ضبطت الجمارك الألمانية في ميناء هامبورغ شحنة أسلحة للجيش المصري، وأوقفت تحركها باتجاه مصر وفق حظر الأسلحة الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على القاهرة، للاشتباه في استخدام السلطات المصرية هذه الأسلحة ضد المتظاهرين داخل البلاد.

وذكرت مجلة دير شبيغل الألمانية على موقعها الإلكتروني (شبيغل أونلاين) أن هيئة الجمارك الألمانية أوقفت أمس الجمعة شحنة أسلحة كبيرة كان من المفترض شحنها إلى مصر عبر ميناء هامبورغ الألماني.

وتشتبه الدوائر الحكومية الألمانية في أن شحنة الأسلحة - التي من المرجح أن يكون مصدرها بولندا - كان من الممكن أن يستخدمها الجيش المصري في مواجهة التظاهرات.

وكان الاتحاد الأوروبي قد قرر في خريف عام 2013 عدم تسليم أية أسلحة، من أوروبا إلى مصر، يمكن أن تكون موجهة ضد المتظاهرين.

وجاء ذلك بعد تصعيد قوات الأمن العنف ضد المتظاهرين الرافضين لانقلاب 3 يوليو.

وقالت دير شبيغل: إن الحكومة المصرية من جانبها طالبت الخارجية الألمانية عبر سفارة برلين في القاهرة بالإفراج عن شحنة الأسلحة والسماح لها بمواصلة مسارها باتجاه شمال إفريقيا.

وهذه ليست المرة الأولى التي تتخذ فيها ألمانيا إجراءات عقابية ضد الحكومة المصرية بعد استخدام السلطات العنف المفرط ضد المتظاهرين والمعتصمين.

فقد أوقفت برلين قبل عدة أشهر اتفاقية التعاون الأمني مع القاهرة، بل وأوقفت حتى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين البلدين مؤقتًا. ولا تسمح ألمانيا بالمشاريع التدريبية الجارية التابعة للجيش الألماني في إطار التعاون مع مصر، إلا في حالات فردية. وتقول الحكومة الألمانية: إن استئناف التعاون الأمني بين البلدين يعتمد على التطورات الجارية في مصر.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 15/03/2014
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com